



بيان صحفي ٢٣ أبريل ٢٠١٥

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٣ أبريل ٢٠١٥ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٧٥% و ٩,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٩,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ١,٥٥% خلال شهر مارس ٢٠١٥ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ١,٨٦% خلال شهر فبراير ٢٠١٥، في حين ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام إلى ١١,٥١% في مارس من ١٠,٥٦% في فبراير ٢٠١٥. وقد جاءت التطورات الشهرية على خلفية تعديل أسعار السلع المحددة إدارياً خاصة أسعار السجائر، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار أسطوانات البوتاجاز بسبب اختناقات التوزيع والتي أدت إلى نقص المعروض منها، فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأكثر تقلباً. من ناحية أخرى سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٠,٧٦% في مارس ٢٠١٥ مقابل معدل قدره ١,١٠% في فبراير ٢٠١٥. وقد ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي ليسجل ٧,٢١% في مارس ٢٠١٥ من ٧,١٥% في فبراير. وبناءً على ما سبق، فقد أدى كل من تعديلات أسعار السلع المحددة إدارياً، وارتفاع أسعار السلع الغذائية الأكثر تقلباً إلى اتساع الفجوة بين معدلات التضخم العام والتضخم الأساسي. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض الأسعار العالمية للبتروول والذي أدى بدوره إلى انخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية، سيحد من المخاطر الصعودية للتضخم الناجمة عن صدمات العرض المحلية.

وقد حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً بلغ ٤,٣% خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ليسجل معدل نمو قدره ٥,٦% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤/٢٠١٥ مدعوماً بارتفاع قياسي لمعدل النمو في الربع الأول. ويأتي ذلك بعد أن سجل معدل نمو قدره ٢,٢% خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤. إن التوسع في النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤/٢٠١٥ جاء على خلفية استمرار النمو في قطاع الصناعة بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو في قطاع السياحة بعد فترة انكماش، ويأتي ذلك على الرغم من استمرار الانخفاض في قطاع الاستخراجات. وفي ذات الوقت، وعلى الرغم من اتساع العجز في الميزان التجاري والذي يحد من نمو الناتج المحلي، إلا أن نمو الاستثمارات ساهم بصورة إيجابية للربع الرابع على التوالي. وبنظرة مستقبلية، فعلى الرغم من الاستثمارات الموجهة إلى المشروعات المحلية الكبرى مثل مشروع تنمية قناة السويس من المتوقع أن يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تأتي على خلفية المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي والتي مازالت مستمرة في ظل التحديات التي تواجه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة.

وبناءً على ما سبق، ترى لجنة السياسة النقدية أن المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي تعد مناسبة في ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg